ثقافة الحوار عند الليبين من خلال تجاربهم مع المصالحة الوطنية

نوري عبدالوهاب الزليطني
قسم التاريخ _ كلية الاداب _ العجيلات – جامعة الزاوية
EMAIL: n.azlitni@zu.edu.ly

ملخص البحث :

عاشت ليبيا زمناً طويلًا من الاستقرار والتعايش السلمي بين قبائلها المختلفة، حيث كانت تحتكم إلى الحوار كوسيلة لحل نزاعاتها ، غير أنه منذ بداية العقد الثاني من القرن العشرين وقعت صراعات بين بعض القبائل اقتضت إلى انقسامات سواء على المستوى السياسي أو القبلي أو العسكري ، وقد بذلت جهود كبيرة في سبيل *إنهائها* وإحلال السلام، غير أن الوضع لايزال محتقن بين بعض القبائل، وهذا يتطلب توفير ظروف مناسبة لتعزيز ثقافة الحوار ودعم المؤسسات التي تعتني بالمصالحة، و أن يكون هناك التزام بقواعد حقوق الإنسان والمساءلة وتعزيز الثقة بين الأطراف المتنازعة.

وعليه فأن هذا البحث يسعي الى توضيح السبل التي يمكن من خلالها التوصل إلى المصالحة الوطنية التي تعود بالنفع على المجتمع والدولة ورصد التحديات التي تواجه المصالحة الوطنية في ليبيا، ويتضمن هذا البحث ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: يتناول المفهوم التاريخي لثقافة الحوار والمصالحة الوطنية

المبحث الثاني: يتطرق إلى التحديات التي تواجه المصالحة الوطنية في ليبيا

المبحث الثالث: يستعرض المبادرات المجتمعية ودورها في تعزيز ثقافة الحوار والمصالحة في ليبيا

الكلمات المفتاحية: ثقافة الحوار، المصالحة الوطنية، التحديات

Abstract:

Libya lived a long period of stability and peaceful coexistence between its various tribes، as it relied on dialogue as a means of resolving its disputes.

However، since the beginning of the second decade of the twentieth century، conflicts occurred between some tribes that led to divisions، whether at the political، tribal، or military level great efforts have been done.

In order to end it and bring peace، the situation is still tense among some tribes، and this requires providing appropriate conditions to enhance the culture of dialogue،

supporting institutions that care for reconciliation، and having a commitment to the rules of human rights، accountability، and enhancing trust between the conflicting parties.

Accordingly، this research seeks to clarify the ways through which national reconciliation can be achieved that benefits society and the state، and to monitor the challenges facing national reconciliation in Libya.

This research includes three axes:

The first section: deals with the historical concept of the culture of dialogue and national reconciliation

The second section: deals with the challenges facing national reconciliation in Libya

The third section: reviews community initiatives and their role in promoting a culture of dialogue and reconciliation in Libya

Keywords*:* culture of dialogue، national reconciliation، Challenges

المقدمة:

لقد مر المجتمع الليبي بجملة من الأزمات والتحولات على مر التاريخ؛ لا سيما فترة الربيع العربي واندلاع ثورة فبراير 2011.2.17 ، وإلى يومنا هذا ،وما تمخضت عنه هذه الثورة من أحداث وتداعيات هزت كيان المجتمع بأسره وأحد هذه التداعيات هو ظهور سلوكيات غريبة لم يشهدها المجتمع الليبي من ذي قبل ، ومن هذه السلوكيات ظاهرة العنف ،الذي أصبح أبرز السمات المميزة للشخصية الليبية ، لذلك يطلق عليها شخصية عصبية وانفعالية وذات مزاج حاد وغير المرنة ،هذه الشخصية التي أصبحت لغزا للعديد من الباحثين والمهتمين بهذا الشأن من أجل التعرف على ماهيتها التي تنطوي أصلا على طرفي نقيض بين الصلابة واللين .

وهذا البحث يسعى إلى مناقشة المصالحة الوطنية ودور الأمم المتحدة ودول الجوار في الأزمة الليبية ودعمهم لفترة انتقالية جديدة للبلاد ، وهذه الفترة الانتقالية تعد متعثرة ودعماً للنظام السياسي الجديد والعمل على نشر مبادئ الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان في تجاذب كبير وصراعات مفتوحة .

وفي السابع عشر من فبراير عام 2011م قام الشعب الليبي بالثورة على نظام القذافي ، وبعد إسقاطهم للنظام أدركوا إن انتقالهم إلى الديمقراطية ثمة تحديات كبيرة بانتظارهم ، ومن هذه التحديات لمّ الشمل الليبي لعملية مصالحة وطنية شاملة من شأنها تأمين عملية انتقال ناجحة إلى من السلام والاستقرار المستدامين .

لقد أهتم الإسلام كثيرا بالإفراد والمجتمعات ودعا إلى الأخوة والمحبة والمودة ونبذ كل ما يدعو إلى التفرقة والشتات وقد دعا القرآن الكريم دعوة صريحة الى الدخول في السلم ، قال تعالى :﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱدۡخُلُواْ فِي ٱلسِّلۡمِ كَآفَّةٗ وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيۡطَٰنِۚ إِنَّهُۥ لَكُمۡ عَدُوّٞ مُّبِينٞ﴾ [البقرة 206].

إن لمثل هذه الصراعات والتغيرات عدة أبعاد إقليمية ودولية هدفها تفتيت اللحمة الاجتماعية وتشتيت الهوية الوطنية لأبناء المجتمع الليبي ،وهنا يأتي دور المؤسسة الإعلامية كونها تمثل السلطة الرابعة في المجتمع والتي تقع على عاتقها مسؤولية نشر ثقافة التسامح ونبذ العنف والتعايش السلمي بين أبناء المجتمع الواحد .

مشكلة البحث :

في سياق التطورات السياسية الليبية تدخلت دول الجوار و الأمم المتحدة لحفظ وأمن السلام في الدولة الليبية، التي تحاول من خلالها هيئة الأمم المتحدة معالجة الصراعات وتضميد الشقاق بين الأطراف الليبية المتصارعة حول السلطة وشكل الدولة والنظام .. فكانت حلولها تارة ناجحة وفاشلة تارة أخرى ، ولكن إلى أي مدى تمكنت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا من إدارة المرحلة الانتقالية وحل الأزمة السياسية في ليبيا؟

- كيف تعاملت البعثة مع الصراعات السياسية في ليبيا؟
- ما الدور الذي قدمته دول الجوار في الأزمة الليبية ؟
- ما دور القبائل الليبية في المصالحة الوطنية ؟
- هل نجحت الاتفاقيات في حل الأزمة الليبية؟

أهمية البحث :

تكمن أهمية هذه الدراسة كونها تعد من الدراسات التي تأخذ على عاتقها توجيه المؤسسات الإعلامية والعاملون فيها إلى الخروج من دائرة الاقتصار على نقل الأخبار والأحداث المتعلقة بالإرهاب والقتل والدمار، التي أصبحت في الوقت الحاضر سلعة رائجة رابحة في الوقت نفسه والتوجه نحو نشر مبادئ الثقافة الإسلامية المبنية على المساواة وعدم التفريق بين أبناء المجتمع الواحد ، لا شك أن الإعلام في الوقت الحاضر له أهمية متميزة وهو سلاح ذو حدين فغيرنا استفاد منه واستخدمه في نشر قيمه ومبادئه مما كان له التأثير في نفوس المتلقين وسلوكياتهم ، لا سيما بعد تقصير أو قصور المجتمع بعدم توظيف قوة هذه المؤسسة والاستفادة منها لا سيما تثقيف المجتمع على تبني أفكار التسامح والحوار السلمي المتمدن .

هيكلية البحث :

قسم البحث إلى : ثلاثة مباحث ومقدمة وخاتمة وتوصيات ..

المبحث الأول ـ المصالحة الوطنية المفهوم والأهمية.

1 ـ مفهوم المصالحة الوطنية .

2 ـ طرق وعوامل نجاح المصالحة

3 ـ أهمية المصالحة الوطنية

المبحث الثاني ـ المجتمع الليبي والحاجة إلى المصالحة الوطنية

1 ـ تطور الأزمة الليبية منذ سنة 2011

2 ـ عوامل تفاقم الأزمة

3 ـ أثر العوامل الخارجية في تعزيز الصراع في ليبيا

المبحث الثالث ـ واقع ومستقبل المصالحة في ليبيا

1ـ الدور المحلي ودوره في تعزيز المصالحة الوطنية

2 ـ الجهود الأقليمية والدولية ودورها في دعم المصالحة الوطنية

3 ـ رؤية استشرافية لواقع المصالحة الوطنية

المبحث الأول ـ المصالحة الوطنية المفهوم والأهمية.

1 ـ مفهوم المصالحة الوطنية :

وهي تعني العملية المنهجية التي تتبناها دولة ما؛ لتحقيق حالة التوافق بين القوى المختلفة والسعي للوصول للمصلحة المشتركة بينهم لتمكين هذه القوى من التعبير عن رأيها بما فيها قوى النظام القديم والجديد وأجهزتهم الأمنية والعسكرية .

ويرى الباحث أنه لا يمكن لأي دولة حديثة أن تشق طريقها نحو التقدم والرخاء بدون تحقيق المصالحة الوطنية بين مواطنيها ، لأن المصالحة تتطلب نوعاً من الصفح والشخص الوحيد الذي يملك صلاحية الصفح هو المتضرر ،ولا يحق لأي مؤسسة أن تتدخل كطرف ثالث ، وإذا أدرنا أن يصبح الصفح فعالاً وملموساً وتاريخياً فإنه يتعين أن يتم تنفيذه من خلال جملة من الشروط السياسية والاجتماعية ، وما أن يبدأ التفاهم وتبني هذه الشروط حتى يبدأ مشهد المصالحة[1] .

بينت فترة ما بعد سقوط نظام القذافي وضعية ليبيا كبلد غير المستقر، وتسوده التنافسات السياسية والأيدولوجية القاسية ،ووليد التجربة ما ينذر بدخول البلاد بين المجهول ومخاطر الفوضى ،وأفرز الوضع الليبي ظواهر عديدة ،أبرزها التدهور السياسي وفقدان الأمن وانتشار المليشيات المسلحة، وتعد "المصالحة الوطنية " آلية ضمن آليات حل النزاع ، فهي بديل ونقيض لآلية (القوة) التي تفضلها العقليات التي لا تؤمن بالأخر ،وبين استخدام " القوة" واستخدام (المصالحة الوطنية) هنالك آليات أخرى تدخل بين هذين النقيضين : كـا"مقاضاة"،" الوساطة"،"التفاوض" و"التحكيم[2]".

المصالحة تحصل بين أبناء المجتمع الذي عانى من أزمات في العلاقات بين مكوناته الاجتماعية أو العرقية أو الدينية وحتى الطبقية .

وهي تعني إنهاء حالة العداء والعنف وانعدام الثقة بين الفرقاء في المجتمع ، والانتقال بالجميع إلى مجتمع جديد قائم على الوئام والتفاهم وفق قوانين وأسس جديدة. فنهج (المصالحة الوطنية) يسعى لإيجاد حلول للقضايا الأساسية في النزاع ويعمل أيضا على تغيير علاقات الخصوم من "الحقد والعداء والكراهية إلى

الصداقة والوئام والشراكة "، وأن يكون الجميع على قدم المساواة في الحقوق والواجبات[3]. ومن إيجابيات المصالحة هو تفعيل الحراك السياسي في المجتمع ورفع الوعي السياسي لدى المواطن العادي وتقليل الاحتقان القائم بين الحكومة والفرقاء السياسيين، وهذا يعود بالنفع والاستقرار على الوضع السياسي والاقتصادي للبلد والانتعاش الاقتصادي له. المصالحة هي البديل عن النزاعات غير المجدية للشعب والدولة. والقبول بها يعني فتح أبواب المفاوضات في مجال توزيع السلطة في المناطق الرخوة والساخنة وتوزيع عملية إعمار البلد المهشم وتوزيع موارده المالية بصورة ناجحة وفعالة ، والاستفادة من طاقاته البشرية[4].

إن آلية (المصالحة الوطنية) تسعى إلى معالجة جذور ما حدث لكي تمنع حدوثه مرة أخرى ، وهذا يتطلب الاعتراف بالآخر ،وأن هناك أخطاء قد حدثت ،وربما أن هذه الأخطاء قد تطورت إلى انتهاكات جسيمة ، وهذه تحتاج إلى تشكيل لجنة لـ(تقصي الحقائق)، ومن ثم اتخاذ خطوات تصحيحية مباشرة تهدف إلى جبر الضرر ومعالجة الخلل الذي أدى إلى نُشوب النزاع في البداية.[5]

2 . أهمية المصالحة الوطنية

المصالحة الوطنية يجب أن تكون على أسس ومعايير محددة وهي الاحتكام إلى القانون والدستور وتغليب المصلحة العامة على المصلحة الشخصية، واحترام الثوابت الوطنية وعدم المساس بها ،أو الجدل حولها ويهدف بالدرجة الأولى إلى بناء وطن موحد وحياة تنموية شاملة ومستدامة[6] .

والمصالحة الوطنية تتجه إلى تفكيك واقع سيء يضغط على كلا الطرفين أو الأطراف المتعددة ،لذلك فهو يستهدف معالجة مشكلة عملية ،فردية أو اجتماعية ،راهنة أو مستقبلية ،لهذا فإن المصالحة تسعى في مضمونها وأشكالها إلى توسيع المساحات المشتركة، وضبط النزاعات الاقصائية و الإلغائية ،والعمل على بلورة الأهداف والتطلعات المشتركة .وبهذا تكمن أهمية المصالحة الوطنية في ضمان الابتعاد عن المماحكات والسجالات العقيمة والتي تزيد من الجفاء والتباعد ،ولا توفر مناخا نفسياً واجتماعياً يقوي النسيج الوطني ويعمق أواطر التعارف والتواصل .

ويمكن إجمال أهمية المصالحة الوطنية في الآتي :

- الإصغاء العميق وإمعان النظر في التجارب المشتركة ويعزز الاحترام المتبادل والتفاهم.
- إيجاد ظرف جديد يسمح بإعادة بناء جسور التواصل بين الجميع ،وعلاج ما تهدم منها ،وتقوية ما هو قائم ،وتعزيز الشعور بالمواطنة .
- إظهار وتجسيد الإرادة للعمل الجماعي المشترك ،سعياً إلى إيجاد توافق وطني وقواسم مشتركة بين الجميع.
- خلق آلية للتواصل الفكري والشفافية حول القضايا العالقة ،انطلاقاً من حسن النية والاستفادة من تجارب الماضي والتطلع إلى المستقبل[7].

لقد دأبت الدول التي سبقتنا في عملية المصالحة الوطنية دعوة كل المتحاورين للبحث عن وسيلة للوصول إلى عقد اجتماعي يتفق عليه الطرفين ،وهذا لا يتم إلا عبر المواطن الذي هو صانع هذا العقد ووسيلته ، ومن هنا يجب أن يكون المواطنون ذو العلاقة هو أطراف الحوار ،وهو من النوافذ الأساسية لصناعة المشتركات التي لا تنهض حياة اجتماعية سوية بدونها ،وفي عملية الحوار يقوم الأعضاء المتحاورين بتحديد القضايا ،والمصالح ،والاحتياجات الأساسية ،ويجدون لها حلولاً أو يتوصلوا إلى حلول تخدم عملية المصالحة الوطنية ،فعملية اتخاذ القرار من المفترض أن تكون مفتوحة أمام التأثر والإثراء بفعل مشاركة المواطنين للوصول إلى حوار هادف مثمر.وعليه فإن الحوار لا يدعو المغاير أو المختلف إلى مغادرة موقعه الثقافي أو السياسي ،وإنما هو لاكتشاف المساحة المشتركة وبلورتها ،والانطلاق منها مجددا وإمعان النظر إلى الأمور ،وقدرتها على تأصيل المصالحة الوطنية.

3 ـ طرق وعوامل نجاح المصالحة :

المصالحة السياسية أو الوطنية تبدأ حيث انتهت الحرب وتوقف القتال وسكتت البنادق والمدافع ، وجلوس الليبيين دون غالب أو مغلوب، على طاولة واحدة هو الحل ، فلا يمكن تحقيق المصالحة الوطنية بالمغالبة ، فالبلاد تحتاج إلى متطلبات رئيسة لنجاح المصالحة ما بعد الصراع هي استعادة الدولة وسيادتها، ونزع سلاح المقاتلين وإدماجهم في المجتمع ،لا يمكن تحقيق المصالحة في بيئة تسيطر عليها المليشيات ، ولكن مضى أعوام وهم يرفضون نزع السلاح كي يصبحوا جزء من بنية الدولة الليبية الجديدة، وعند زيارتك لطرابلس تلاحظ هناك دولتين تحكمان ليبيا بالتوازي : الدولة الرسمية ممثلة في المؤتمر الوطني العام المنتخب (البرلمان) ، ومجلس الوزراء ؛ ودولة الثوار التي في يدها القوة العسكرية[8]. ومن نجاح عملية المصالحة الوطنية في ليبيا أيضا حضور الجهات الحقيقية الفاعلة لطاولة المفاوضات وقادة المليشيات وزعماء القبائل والقادة السياسيين وممثلو الجيش في نظام القذافي و نزع السلاح ودمج المقاتلين مجتمعيا، وتدعم مؤسسات الدولة من خلال دعم مؤسسات العدالة الانتقالية وتطبيق مباديء الإنصاف للضحايا وعدم الاتجاه للانتقام والتشفي والتفكيك الاجتماعي[9] .

المبحث الثاني ـ المجتمع الليبي والحاجة إلى المصالحة الوطنية

1 ـ تطور الأزمة الليبية منذ سنة 2011

بدأت الاحتجاجات السياسية في ليبيا عام 2011 ،وتحديدا السابع عشر من فبراير، في مناطق معينة من البلاد يقودها فئات من الشباب ضد نظام القذافي ،وبتأييد جميع المجتمع الليبي الذي يقوم على أساس الانتماء للقبيلة قبل الانتماء للدولة التي يسودها الأعرف والتقاليد المدنية خاصة بعد انشقاق وزير الداخلية (عبدالفتاح يونس) عن (معمر القذافي) ، ومنذ تأسيس المجلس الانتقالي الوطني بدأت عملية التحول الديمقراطي في مرحلة جديدة لم يشهدها الشهب الليبي بقيادة (مصطفى عبدالجليل) الذي يشارك فيها

ممثلون عن مختلف المجالس المحلية في مناطق ليبيا المختلفة، وظهرت الخلافات بين الحكومة المعترف بها دوليا وبين جماعات مسلحة خارج سلطة الحكومة مما أثر سلبا على المصالحة الوطنية في ليبيا[9] .

ومما زاد من تطور الأزمة في ليبيا ثقافة المنتصر، التي سادت بعد الثورة وأدت إلى انقسام المجتمع الليبي ،مما جعل المصالحة الوطنية لا يمكن تحقيقها ، وهذا الانقسام مازال قائما بين الأزلام والثوار ، وتصنيف مناطق وقبائل بأكملها تحت هذا المسمى ، ونتج عن التسمية إلى تقسيم المجتمع الليبي إلى مناطق تسمى بأزلام كورفلة وباقي المدن المؤيدة للقذافي وتسمى الزنتان ومصراتة وسوق الجمعة بـ(الثوار) ، وهذا التقسيم جعل المصالحة الوطنية يصعب تحقيقها ولابد لذلك أن ينتهي إذا كنا نريد أن نبني وطنا جديدا ينعم بالاستقرار والازدهار [10] .

2 ـ عوامل تفاقم الأزمة :

ويعد عوامل تفاقم الأزمة العقبة الرئيسة أمام إعادة البناء والتماسك الاجتماعي في مرحلة ما بعد الصراع ظاهرة النزوح الجماعي داخل البلاد ، واللاجئين الذين فروا خارج البلاد ، لا يمكن أن يحدث انتعاش وطني في ليبيا مادام هناك جزء لا يتجزأ من المجتمع الليبي في مخيمات اللاجئين ، وخير مثال على ذلك داخليا مشكلة تاورغاء ونزوح منطقة بأكملها من قبل مصراتة ، التي أضحت مهجورة بالكامل ، حيث يعيش أبناء(تاورغاء) في ثلاثة مخيمات ،وبعضهم نزحوا إلى مناطق أخرى وبعضهم فروا خارج البلاد ، ولا يزال الصراع قائماً بين مدينتي مصراتة و تاورغاء ليومنا هذا والمصالحة بينهم باتن أمرا بعيد المنال[11]

3 ـ أثر العوامل الخارجية في تعزيز الصراع في ليبيا

قبل البدء في العوامل الخارجية اللأزمة الليبية يجب أن نتوقف قليلا عن دور مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا:

في أواخر القرن التاسع عشر 1835–1898 ،كانت مشاركات من قبل الجمعيات الأهلية تقتصر على تقديم المساعدات العينة للعائلات المحتاجة إلى جانب مبادرات بسيطة لا تذكر مثل الكتاتيب التي قامت بالجهود الذاتية للأهالي في إطار التبرع أو الأوقاف لتحفيظ القرآن الكريم وتحفيظ وتعليم القراءة والكتابة وبعض العلوم الفقهية البسيطة[12]، وأول جمعية ثقافية سياسية في ليبيا هي (القرائخانة) أسسها إبراهيم سراج الدين في طرابلس الغرب عام 1882–1883، وضمت في عضويتها عدداً من شخصيات البلاد ونخبتها من أمثال المؤرخ (أحمد النائب والشيخ حمزة ظافر المدني) ،كما يمكن اعتبار مدرسة "الفنون والصنائع "1898 من ضمن المؤسسات الخيرية الأهلية التي قامت بدور في النهضة الثقافية.

وفي سنة 1908 انطلقت أعمال أول جمعية نسائية أهلية في ليبيا تحت اسم (نجمة الهلال) فكانت انطلاقة فريدة متميزة في مجال العمل النسائي العام ،فباتت الفتاة الليبية التي كانت تتلقى الدروس في الحساب والقراءة وحفظ قصار السور من القرآن الكريم بواسطة إحدى ربات البيوت المتطوعات التي كانت تعرف (بالعريفة) ، تشارك في العمل المنتظم عبر جمعية أهلية مستقلة تقوم بتقديم المساعدات

العينية للعائلات المحتاجة كما تقوم بتدريب الفتيات وتعليمهن أصول الطهي والحياكة والقراءة .وفي 1920 انشيء أول نادي أدبي مدني ،أسسه في طرابلس الأخوان : أحمد وعلي الفقيه حسن كجمعية انبثق عنها مكتبة ومدرسة ، كما وافقت الحكومة الإيطالية أنذاك على تأسيس ومنح التراخيص لمزاولة العمل لأكثر من ثلاثين جمعية أهلية[13] .

بعد الاستقلال 1952 سُمح بتأسيس الجمعيات الأهلية وكانت تلك الفترة من أخصب الفترات التي تأسست فيها قواعد العمل الأهلي والمتمثلة في الجمعيات العاملة في مجال رعاية الأسرة وكفالة اليتيم وتعليم المرأة ومحو الأمية بالإضافة إلى الأندية الرياضية والحركة الكشفية ونقابات العمال وغيرها ،وهذا ساهم في انتشار ثقافة العمل الأهلي مما ساعد على اتساع رقعة هامش حرية الأنشطة الاجتماعية والتربوية والرياضية والكشفية ؛وكانت الدولة تقوم بدعم هذه الأنشطة مادياً وفق لوائح تنظيمية وفي عام 2013 وصل عدد منظمات المجتمع المدني حالياً ما بين 1800و1900 منظمة وجمعية منتشرة في كل أنحاء ليبيا ، وقد تم الاستعانة بتجارب الدول الرائدة في هذا المجال وعقدت اللقاءات والندوات والمؤتمرات والحملات الخاصة بالتوعية المدنية ،من أجل مساعدة هذه المنظمات وتسهيل عملها ،وقد تعددت واختلفت أحجام وطبيعة هذه المنظمات وتسهيل عملها ،وقد تعددت واختلفت أحجام وطبيعة هذه المنظمات بحسب الفئات والمناطق الجغرافية التي تستهدفها ،فقد تشكلت جمعيات إغاثية إنسانية وخيرية ، ومنظمات حقوق الإنسان والحوار والديمقراطية والشفافية ،ومنظمات ومنتديات وملتقيات تعنى بالمرأة والشباب والرجال وسيدات الأعمال ،والنقابات العمالية والصحفيين والاتحادات والتجمعات والتنسيقات الخاصة بمنظمات المجتمع المدني ،والتجمعات القبلية والمبادرات لأجل الصلح الاجتماعي والأكاديميين والناشطين السياسيين.

ولقد تحولت الاحتجاجات في ليبيا(2011/2/17) إلى ثورة عارمة وحرب طاحنة بين النظام والثوار مطالبين بالحرية والديمقراطية ، مما حدتث مواجهات بين الطرفين مما استدعى انتباه المجتمع الدولي لخطورة الحالة في ليبيا ،مما جعل الأمم تقتنع بضرورة التدخل الدولي وتتبنى سياسيات لإنقاذ الوضع الإنساني في ليبيا ، وقد انقسمت هذه السياسات تجاه الأزمة في ليبيا إلى مرحلتين؛ الأولى المتمثلة في التدخل العسكري بناءً على قرار مجلس الأمن 1973 ،حيث استطاع المجتمع الدولي بقيادة حلف الناتو من إسقاط نظام معمر القذافي[14]، وأما المرحلة الثانية فإن سياسيات الأمم المتحدة المتابعة لبناء الدولة ورعاية النظام السياسي الجديد أي مرحلة ما بعد الثورة في دولة تشهد حالة من الفوضى السياسية والأمنية في ظل غياب المؤسسات العسكرية ؛ لذلك شرعت في تفويض (بعثة الأمم المتحدة إلى ليبيا) ودعم قرار مجلس الأمن رقم2009 لعام 2011 لمساعدة الجهود الوطنية الليبية الرامية لبناء الدولة ، ودعم المرحلة الانتقالية والعملية العسكرية وتعزيز القانون ، وقد واجهت البعثة الأممية مسارات معقدة في ليبيا وخلافات بين الأطراف المتصارعة حول كيفية بناء الدولة وشكل النظام السياسي[15].

المبحث الثالث ـ واقع ومستقبل المصالحة في ليبيا

1 ـ الدور المحلي ودوره في تعزيز المصالحة الوطنية

2 ـ الجهود الأقليمية والدولية في دعم المصالحة الوطنية

3 ـ رؤية استشراقية لواقع المصالحة الوطنية

1 ـ الدور المحلي ودوره في تعزيز المصالحة الوطنية

عانت ليبيا أبان الحرب وما بعدها من انتهاكات من نزوح وقتل وتهجير ....، ولكن يجب علينا الوقوف على بعض الجهود المحلية لتعزيز الاستقرار والأمن ، فكان للقبيلة دور بارز في تعزيز المصالحة الوطنية، وهي الفترة ما بعد القذافي وخاصة القبائل التي قاتلت جنبا إلى جنب مع القذافي بما في ذلك ورفلة و المقارحة والقذاذفة وترهونة ، فالقبائل هذه تسعى إلى فض الصراع والمساعدة على المصالحة الوطنية ، وما من مصالحة وطنية من دون هذه القبائل ولا يمكن استبعادها؛ لأنها تعد جزء كبيرا من المجتمع الليبي[16] ، وكما يمكن للقبائل أن تساهم في المصالحة من خلال دورها الفريد في الحفاظ على الأمن في البلاد وخاصة أن سلطة الحكومة تكاد معدومة في أرجاء العاصمة ، فالقبائل تعد الأقوى والأفضل وضعا اجتماعيا لملء الفراغ الأمني[17] .

ويلعب زعماء القبائل دورا في كسر حلقة الانتقام ، وبالتالي تحسين ظروف المصالحة ؛ لأنهم يتمتعون بقوة كبيرة لإجبار أعضاء قبائلهم على الامتناع عن القتل الانتقامي والتوصل إلى اتفاقات وقف إطلاق النار مع زعماء قبليين آخرين ، كما يمكنهم حل مشاكل الشباب التي تثير المشاكل ويتسارعون إلى حلها[18].

2 ـ الجهود الإقليمية والدولية لدعم المصالحة الوطنية في ليبيا

إن أعمال العنف في ليبيا تستدعي من الأطراف الإقليمية والدولية والأحزاب السياسية والقوى المتصارعة بضبط النفس وحلّ النزاع عبر الحوار ، مما جعل من بعض الدول تبدي قلقها من أعمال العنف المتصاعدة في البلاد ، وطالبت من الفرقاء السياسيين على التصرف بمسؤولية، وإن الاستقرار لن يتحقق إلا من خلال حوار المصالحة الوطنية الحقيقية بين كل الأطراف المتصارعة، وأبدوا استعدادهم لتقديم الدعم اللازم لمؤسسات الدولة الليبية في مرحلة إعادة البناء للفترة المقبلة[19] ، وخاصة دول الجوار.

كانت (تونس) قد أعلنت في 2014/4/20 ،عن تقديم المساعدة لليبيا في إطلاق الحوار الوطني بين الفرقاء السياسيين في ليبيا، تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة في مسعى إلى إنهاء الأزمة الموجودة داخل البلاد والوصول إلى حل سلمي يرضي جميع الأطراف المتصارعة في البلاد[20]، كما قدّم وزير الشؤون الخارجية الجزائري(رمضان لعمامرة) عن إطلاق بلاده مبادرة من أجل تحقيق المصالحة الوطنية

في ليبيا؛ لدعم الحوار السياسي يكون شاملا للشخصيات والقوى الليبية، وقد أعلن مجلس السلم والأمن الأفريقي عن دعمه مبادرة الجزائر من أجل الحوار الشامل في ليبيا[21].

وأبدت مصر استعدادها لمساعدة ليبيا من خلال محادثات الرئيس المصري(عبدالفتاح السيسي) مع رئيس الحكومة الليبية المؤقتة (عبدالله الثني) إلى بذل المزيد من الجهود الإقليمية والدولية لحل الأزمة الليبية، وخاصة مؤتمر المصالحة الوطنية الذي رعته الأمم المتحدة في مدينة غدامس على الحدود الليبية الجزائرية ،كما ركّز الرئيس (المصري والثني) على سبل دعم العملية السياسية لوقف العنف وتحقيق الاستقرار في ليبيا ، ودعم الحوار الوطني ، وبناء الدولة الليبية وكفالة الأمن والأمان لمواطنيه [22] . وفي السياق نفسه دعت المغرب العربي المجتمع الدولي لدعم وتشجيع الحوار الوطني في ليبيا ، وخاصة ما يتعلق بنزع السلاح وبناء المؤسسات ، وتحقيق المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية[23] .

أما على الصعيد الدولي فقد دعا أمين العام للأمم المتحدة(بان كي مون) الأطراف الليبية المتصارعة إلى تسوية خلافاتها عبر الحوار ، وإيجاد مخرج للأزمة الليبية الراهنة بادرت الأمم المتحدة من خلال مبعوثها الخاص إلى ليبيا(برناردو ليون) ضرورة الحوار بين طرفي النزاع في ليبيا ، وقال : إن الأطراف الليبية اتفقوا على بدء عملية لمناقشة كل القضايا بصورة سليمة[24]، وافتتح (ليون) الحوار بمشاركة وفد من مجلس النواب برئاسة(محمد شعيب) النائب الأول لرئيسه و(محمد عبد العزيز)وزير الخارجية الليبي السابق ، وأعضاء المجلس المقاطعين لعقد جلساته في مدينة طبرق بأقصى الشرق الليبي ، بالإضافة إلى مندوبين عن بريطانيا والولايات المتحدة وإيطاليا ومالطا[25] .

وأكد (عاشور بوراشد) مندوب ليبيا لدى الجامعة العربية إن نجاح الحوار الوطني يكمن في نزع السلاح ، واجتماع الأطراف كافة حول طاولة واحدة لحل الأزمة وبناء الدولة تكون تحت حماية القانون ، وكما أشار على دعم جامعة الدول العربية للحوار في ليبيا وإن أي حوار خارج ليبيا وبتدخل خارجي لا يمثل الليبيين كافة[26].

وفي سبتمبر 2011 كُلف (مارتن) كأول مبعوث أممي لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وتسوية الأوضاع السياسية في البلاد حتى عام 2012 ، وعقب رحيل (مارتن) وكلت الأمم المتحدة (طارق مترو) سياسي لبناني في أغسطس 2012 ودعا إلى الحوار بين الأطراف ولكنه فشل بسبب الحرب التي اندلعت في طرابلس وبنغازي(عملية الكرامة وفجر ليبيا)، أما(ليون) فهو دبلوماسي إسباني استلم مهمته في الأول من سبتمبر 2014 ، حيث احتدم الصراع بين الأطراف الليبية ، وشهدت فترة تعيينه انتشار التنظيمات الإرهابية وسيطرتها على المدن الحيوية ، وفي الآخر تمكن (ليون) من جمع إقناع الأطراف المتنازعة بالاجتماع في(غدامس) ،في أقصى الجنوب الغربي الليبي، وفي عام 2015 عُين(مارتن كوبلر) كمبعوث أممي إلى ليبيا ولم يلق قبولا من الليبيين بسبب تجاربه السيئة في العراق ، وكانت مهمته محدودة وهي

تطبيق اتفاق الصخيرات الذي أخفق في ذلك بسبب خلافات الأطراف الليبية التي ساهمت إلى حد كبير في إفشال الاتفاق[27].

ولم تتوقف الجهود على ماسبق فهناك العديد من المبعوثين الأمميين لدى ليبيا مثال : غسان سلامة في عام 2017 ، ونيكولاي عام 2029 ، وبان كوبيش عام 2021 ، وريزدون في العامين 2022/2021 [28]

3 ـ رؤية استشرافية لواقع المصالحة الوطنية

يتطلب تحقيق المصالحة الوطنية في ليبيا لتطبيق مبدأ المساءلة ، وهذا الأمر مهما جدا لا لضحايا الجرائم السابقة وأسرهم ،بل للمجتمع الذي يعيش مرحلة انتقالية من نظام سابق إلى حكومة انتقالية تطالب بالحرية والديمقراطية ، حيث يرغب الضحايا وعائلاتهم على وجه الخصوص برؤية معذبيهم يساءلون ليتمكنوا من المضي قدما، وعلاوة على ذلك محاسبة مرتكبي الجرائم قانونيا على جرائمهم في تأسيس حقبة جديدة في ليبيا حيث يعيد الحكام التورط في انتهاكات ضد حقوق الإنسان[29]. وعلى الرغم من الحاجة الضرورية إلى المساءلة القانونية لمرتكبي الجرائم وأنصاف الضحايا وأهليهم ، إلا أن تطبيقها عمليا لا يقتصر ببساطة على مجرد معاقبة مرتكبي الجرائم فحسب بل تفعيل إدارة المحكمات العادلة لضمان حقوق الأفراد[30] .

ولايوقف الأمر على هذا فقط فالشعب الليبي يعمل جاهدا من بعد الثورة على المطالبة بالانتخابات وإصدار الدستور لضمان حريته و حقوقه ،فالانتخابات تعد إحدى دعائم الانتقال الديمقراطي في ليبيا ، وذلك بحسب الأعلان الدستوري الصادر عن مجلس الوطني الانتقالي في 2011 ، وتركزت الجهود على تقديم المشورة الفنية والتشغلية للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات خلال انتخابات المؤتمر الوطني العام في 17 / يوليو 2012 ، وانتخابات الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور في 20 فبراير 2014 ، وانتخابات مجلس النواب في 25 يونيو 2014 [31] .

الخاتمة:

واقع المصالحة في ليبيا كان معقدًا ومتقلبًا ،حيث واجهت ليبيا تحديات كبيرة في البناء السياسي والأمني، وتفشيت الصراعات المسلحة والانقسامات العميقة بين الفصائل المتنافسة؛ وتمت محاولات متكررة للمصالحة والتوصل إلى اتفاقات سلام في ليبيا، بما في ذلك مفاوضات الصخيرات في عام 2015 واتفاق الصخيرات السياسي، الذي أدى إلى تشكيل حكومة وفاق وطني جديدة، ومع ذلك، فإن هذا الاتفاق واجه تحديات كبيرة في التنفيذ، ولم تتمكن الحكومة من توحيد البلاد وإحلال الاستقرار والمصالحة، في السنوات الأخيرة، تصاعدت المعارك بين الفصائل المتنافسة، وتدخلت قوات خارجية في الصراع، مما أدى إلى تفاقم الأزمة الإنسانية وتدهور الوضع الأمني، و تعثرت محاولات إحلال السلام والمصالحة، وتواصلت المعارك والصراعات في العديد من المناطق، بالرغم من ذلك، لا يزال هناك أمل في تحقيق المصالحة في ليبيا يعتمد ذلك على تفاعل الأطراف المختلفة واستعدادها للتخلي عن المصالح الشخصية والتوصل إلى

توافقات شاملة. يجب أن يكون هناك التزام حقيقي من جميع الأطراف لتحقيق المصالحة والبناء السلمي لليبيا.

التوصيات:

ومن خلال هذا البحث توصل الباحث إلى هذه التوصيات:

1 . الارتقاء بمشروع المصالحة الوطنية ، ونقل قرارات المؤسسات الشرعية إلى حيز التطبيق .

2 . إنصاف ضحايا الحرب وجبر الأضرار ، ودعم وتطوير مؤسسات العدالة الانتقالية.

3 . تدخل الإعلام بنشر خطابات إعلامية تنادي بالمصالحة الوطنية ،والتنديد عن مشاعر الكراهية .

4 . ضرورة توافر إدارة سياسية لدى الأطراف ، تنطلق من مصالح الوطن .

5 . إعادة وإصلاح بناء مؤسسات الجيش والشرطة، وهي الخطوة الأولى لبناء ليبيا.

6 . الإسراع في إصدار الدستور يضمن حقوق المواطن داخل بلاده.

7 ـ حل مشكلة النازحين داخليا والمهجرين وعودتهم لبيوتهم .

8 ـ توسيع دور المؤسسات ومجلس القبائل .

هوامش البحث :

التقارير غير المنشورة و المقابلات:

1 . رضوان زيادة ،(2014) أهمية المصالحة احترام حقوق الضحايا عند الحديث عن المصالحة الوطنية .

2 . منصور الجمري ، رئيس تحرير جريدة (الوسط) البحرينية في مقالة تحت عنوان: في معنى المصالحة الوطنية .

3 . المرجع نفسه .

4 . ناجي الغزي في مقالة تحت عنوان : المصالحة الوطنية قارب النجاة الأمثل لوحدة العراق .

5 . الكاتب الليبي د/ جبريل العبيدي في مقالة بجريدة الشرق الأوسط تحت عنوان : ليبيا والمصالحة الوطنية .

6 . ايقاف سلطان ،(2014)، ماهر الحوار .

7 . المرجع السابق .

8 ـ إعادة إعمار ليبيا (تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية) ، إبراهيم شرقية ، ص14 .

9 . بدرية صالح عبدالله مقال(المجتمع الليبي والحاجة للمصالحة الوطنية) جامعة ديالي / كلية القانون والعلوم .

10 ـ إعادة إعمار ليبيا مرجع سابق، إبراهيم شرقية ، ص16 .

11 ـ المرجع السابق .17
12 . إدريس المسماري، ورضا بن موسى (2010)، مؤسسات المجتمع المدني والثقافة في ليبيا (مجلة عراجين:8) .
13 . وليد الصالحي وخليل جبارة (2012) المجتمع المدني :الواقع والتحديات ،دراسة ميدانية لأوضاع واحتياجات منظمات المجتمع المدني في ليبيا مؤسسة المستقبل .
14 . أحمد مصطفى فتحي عرابي :مقالات سياسية واقتصادية بعنوان الصراع الليبي وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا .
15 . المرجع السابق .
16 ـ إعادة إعمار ليبيا (مقابلة مع عماد البناني) ناشط سياسي طرابلس :يناير 2013 .
17 . إعادة إعمار ليبيا مرجع سابق .
18 . المرجع السابق .
19 . حزب المؤتمر يدعو إلى تفعيل مبادرة تونس في المصالحة الوطنية في ليبيا) الوطنية(21 أيار مايو 2014) .
20 . (وزير الخارجية الكندي يؤكد دعم بلاده لمبادرة الجزائر لمصلحة تحقيق المصالحة في ليبيا) الإذاعة الجزائرية(30 أيلول / سبتمبر 2014).
21 . خالد محمود (في أول لقاء بينهما :السيسي يؤكد للثني دعم مصر للشرعية في مواجهة المتطرفين) الخبر بين لحظة وضحاها(8 / تشرين الثاني/ نوفبر 2014) .
22 . بوعيدة تجدد التأكيد على انخراط المغرب في الجهود الإقليمية والدولية لإيجاد مخرج للأزمة الليبية،(هبة بريس) (17 أيلول/ سبتمبر 2014) .
23 . (أطراف النزاع بليبيا يقرّون بدء عملية سياسية) الجزيرة نت (29 أيلول /سبتمبر /2014 .
24 . انطلاق الحوار الليبي في غدامس وسط أجواء إيجابية (الشرق الأوسط) ، 19 /9 / 2014 .
25 . مؤتمر حوار ليبيا اتفاق على فتح المطارات (العربية نت) 29 أيلول / سبتمبر 2014 .
26 ـ المرجع السابق .
27 ـ أحمد فتحي مرجع سابق .
28 ـ المرجع السابق .
29 ـ إعمار ليبيا :ص22 .
30 ـ المرجع السابق .
31 ـ أحمد مصطفى فتحي (مقال) مرجع سابق .

الاسهام النسبي للذكاء الوجداني والدعم الاجتماعي المدرك في ترسيخ المسؤولية الاجتماعية لدى طلبة السنة الأولى المشتركة بجامعة الملك سعود

وائل السيد حامد
أستاذ الصحة النفسية المشارك جامعة الملك سعود
EMAIL: wael.haaamed.ly@gmail.com

ملخص البحث :

تهدف الدراسة إلى تحديد حجم علاقة الارتباط بين الذكاء الوجداني والدعم الاجتماعي المدرك والمسؤولية الاجتماعية، تحديد مدى كلً من اسهام الذكاء الوجداني الدعم الاجتماعي المدرك في التنبؤ بالمسؤولية الاجتماعية، تكون مجتمع البحث الأصلي من كل طلاب وطالبات عمادة السنة الأولى المشتركة بجامعة الملك سعود في مدينة الرياض في الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي 1445هـ؛ وهم (10831) من الطلبة، موزعين كالتالي: (6868) طالب، و(3963) طالبة (إحصائية جامعة الملك سعود، 1445هـ)، من تحليل نتائج بيانات استجابات أفراد مجتمع الدراسة أتضح أنه توجد علاقة ارتباط سالبة دالة احصائيًا بين مقياس الذكاء الوجداني مع كل أبعاد مقياس المسؤولية الاجتماعية عند مستوى دلالة (0.01)، وتتفق تلك النتيجة مع نتائج كلً من دراسة منتصر (2023)، ودراسة عبد العزيز (2022)، كما أثبتت دراسة الزعبي (2019)، ودراسة الرشيدي (2018)، ودراسة خليل وتمام والبنا (2020)، ودراسة البحيري (2012) أن الذكاء الوجداني عامل للتنبؤ بمستوى المسؤولية الاجتماعية، كما كشفت النتائج عن أنه توجد علاقة ارتباط موجبة دالة احصائيًا بين مقياس المسؤولية الاجتماعية ومقياس الدعم الاجتماعي المدرك بمعامل ارتباط (0.395) وأيضاً مع باقي أبعاد المسؤولية الاجتماعية عند مستوى دلالة (0.01)، وأتفق هذا مع نتيجة دراسة منتصر (2023)، وجود علاقة ارتباطية موجبة دالة إحصائيا عند مستوي دلالة (0،05) بين درجات أفراد عينة الدراسة من طلبة جامعة الباحة.

Abstract:

This study aims to determine the extent of the relationship between emotional intelligence, perceived social support, and social responsibility. It also seeks to identify the contributions of emotional intelligence and perceived social support in predicting social responsibility. The original research population consisted of all male and female students enrolled in the First-Year Common Program at King Saud University in Riyadh during the second semester of the 1445 academic year. The total number of students was 10,831, distributed as follows: 6,868 male students and 3,963 female students (King Saud University Statistics, 1445 AH).

Analysis of the data from the study participants revealed a statistically significant negative correlation between the emotional intelligence scale and all dimensions of the social responsibility scale at a significance level of (0.01). This finding aligns with the results of Montaser's study (2023) and Abdulaziz's study (2022). Similarly, studies by Al-Zoubi (2019), Al-Rasheedi (2018), Khalil, Tamam, and Al-Banna (2020), and Al-Bahiri (2012) demonstrated that emotional intelligence is a predictor of social responsibility levels.

Additionally, the results revealed a statistically significant positive correlation between the social responsibility scale and the perceived social support scale, with a correlation coefficient of (0.395). A similar positive correlation was found with the other dimensions of social responsibility at a significance level of (0.01). This result is consistent with Montaser's study (2023), which identified a statistically significant positive correlation at the (0.05) significance level between the scores of study participants from Al-Baha University.

مقدمة

تكتسي المعارف العلمية بالعديد من الأهمية في المجتمعات الإنسانية، وخاصة العلوم الإنسانية والاجتماعية التي تدرس الإنسان وتكويناته وتأثيره في بنية المجتمع وفهم التحولات الراهنة، هذه العلوم تقدم من خلال جامعات تساهم في إعادة بناء المجتمعات وتحقيق التنمية وتوجيه الاخلاق والقيم الإنسانية.

لذا تقوم الجامعات بدورًا حاسمًا في تطوير المجتمعات وتنميتها فكريًا وعلميًا وأخلاقيًا، حيث أن خدمة المجتمع أحد وظائف الجامعة. ومع ذلك، فإن هذه الخدمات ليست متاحة لجميع فئات المجتمع، وهو أمر ينطبق أيضًا على العديد من الخدمات التي توفرها الجامعات، مثل الدعم المادي ورعاية الأنشطة والإشراف والتوجيه. وبالتالي، فإن الجامعة لا يمكنها تحقيق دورها الكامل في التغيير الاجتماعي إلا عندما يكون هناك تفاعل وتشارك بنشاط مع البيئة الاجتماعية، فهي تساهم في تعزيز المهارات وتعزز روح الابتكار لدى الأفراد، وتعمل على تحسين الرفاهية الاجتماعية وتسهيل فرص العمل، مما يؤثر بشكل إيجابي على المستوى المعيشي للأفراد والمجتمع بشكل عام، مما يكون له انعكاس إيجابي على ثقافة الحوار لمصلحة المجتمع.

كما أن المسؤولية الاجتماعية من أهم النظريات الأخلاقية التي اقترحت أن أي كيان، سواء كان منظّمةً أو فردًا، يقع على عاتقه العمل لمصلحة المجتمع ككل؛ فهو أمرٌ يتعيّن على كل منظمّةٍ أو فرد الالتزام به للحفاظ على التوازن ما بين التنمية الاقتصادية، بالمعنى المادي، ورفاهية المجتمع وسلامة البيئة. والذكاء الوجداني مجموعة الصفات الشخصية والمهارات الاجتماعية والوجدانية التي تمكن الشخص من فهم مشاعر وانفعالات الآخرين (صالح، 2016)، ومن ثَم يكون أكثر قدرة على ترشيد حياته النفسية والاجتماعية استنادًا إلى هذه المهارات. ويزيد من فعالية التواصل البيني والتعاون في العمل والحياة الاجتماعية بشكل عام.